

الدورة الثالثة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

10-12 أبريل 2013، أنقرة، تركيا

التقرير النهائي

نظمت الدورة الثالثة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي من قبل مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة) و البنك الإسلامي للتنمية (IDB) في الفترة من 10 إلى 12 أبريل 2013 في مقر سيسريك في أنقرة، تركيا.

حضر مندوبون من مكاتب الإحصاء الوطنية (NSOs) من 26 دولة عضوة في منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الدولية في الدورة الثالثة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي. وترد قائمة المشاركين في المرفقات.

تضمن جدول أعمال الدورة الثالثة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي ، على العناصر التالية:

- الجلسة الافتتاحية
- اللجان الفنية المكونة من خبراء: الأنشطة المنفذة والمضي قدما
- نحو نظام أكثر شمولاً لإحصاءات العمل
- مبادرة البيانات المفتوحة: التحديات والفرص لمكاتب الإحصاء الوطنية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
- من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف للتنمية المستدامة: إشراك المكاتب الإحصائية الوطنية في قياس التقدم المحرز في فترة ما بعد عام 2015
- اقتراح مركز أنقرة للتعاون التقني في مجال تطوير أدوات البيانات المرئية
- الجلسة الختامية

1. الجلسة الافتتاحية

بعد تلاوة آيات من القرآن الكريم ، بدأت الدورة الثالثة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي ، في 10 أبريل 2013 مع الكلمات الافتتاحية للسيد مهنا المهنا (رئيس اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي ، و

المدير العام لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (CDSI) في المملكة العربية السعودية ، والسيد مهمات ميتين ايكر (المدير العام لمكتب تنسيق الكومسيك) ، والسيد جاكونقير خاسانوف (موظف فني في دائرة الشؤون الاقتصادية في الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي). كما ألقى الدكتور عبداللطيف بيلو (مدير إدارة البحوث الاقتصادية والسياسة في البنك الإسلامي للتنمية)، و الأستاذ سافاش ألباي (المدير العام لمركز أنقرة) الكلمات الترحيبية بصفهم منظموا اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي. استمرت الجلسة الافتتاحية مع الكلمات الافتتاحية للسيد إليجا موونقا زاكي (رئيس مجلس مكتب أوغندا للإحصاء، أوغندا)، والسيد محمد علي المرزوقي (مدير الشؤون الإدارية، جهاز الإحصاء القطري، قطر) ، والسيد أنور تاشتي نيابة عن السيد بيرول ايدمير (رئيس تركستات ، تركيا) ممثلين أفريقيا ، والمنطقة العربية والآسيوية على التوالي.

شكر المتحدثون في كلماتهم مركز أنقرة و البنك الإسلامي للتنمية على الجهود التي بذلها في الأداء الجيد للدورة الثالثة و أيضا لدعم عمل اللجان الفنية المكونة من خبراء . كما ، ذكروا بالطابع المثمر للإجتماعين الأولين، و أكدوا على المساهمة الهامة التي يجب على اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي توفيرها للعمل الإحصائي في العالم من خلال مساعدة بلدان المنظمة على إنتاج إحصاءات موثوقة وفي الوقت المناسب استنادا إلى المعايير والأساليب التي تعتمد على الصعيد الدولي ، وتمكين عملية صنع القرار القائم على الأدلة ، وتصميم وتقييم البرامج والوقاية من الأزمات. في الواقع ، ذكروا بالتحديات التي تواجه العالم، بما في ذلك الفقر، وتغير المناخ، والبطالة و التي تحتاج إلى المؤشرات الموضوعية وفقا لطرق مناسبة لرصد هذه الظواهر. وسلطوا أيضا الضوء على أهمية التعاون بين المكاتب الإحصائية الوطنية على النحو الموصى به من قبل إعلان اسطنبول (بعد اجتماع مؤسسات الإحصاء الوطنية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في عام 2010). كما سلط المتحدثين الضوء على الحاجة الملحة لطلب الإحصاءات لتطوير التجارة و الإمكانيات الاقتصادية للبلدان الأعضاء في المنظمة. على وجه الخصوص، و من أجل تنفيذ الاستراتيجية المعتمدة على مستوى الكومسيك، أنشأت مجموعات العمل المختلفة (السياحة والتجارة وتخفيف وطأة الفقر، والمالية، وغيرها) والتي بدورها تحتاج إلى إحصاءات موثوق بها. و ركزوا أيضا على الإحصاءات التي سيتم إنتاجها في سياق جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015. و من ضمن المواضيع التي تم التطرق إليها في الكلمات، ورد تعزيز التضامن بين الدول الأعضاء وذلك بتبادل الخبرات و أفضل الممارسات. وتم التذكير بالموارد المتوفرة في الدول الأعضاء لبناء القدرات (بناء القدرة الإحصائية، ومشاريع البنك الإسلامي للتنمية، وغيرها). كما تم تقديم شكر خاص للبلدان التي أسهمت في بناء المقر الجديد لمركز أنقرة (افتتح في 2012)، وهي الجمهورية التركية، و المملكة العربية السعودية، و دولة قطر، دولة الكويت و دولة الإمارات العربية المتحدة.

كما سلت المحاضرون الضوء على أهمية القضايا المذكورة في جدول أعمال الاجتماع، مثل إحصاءات العمل، و البيانات المفتوحة، و جدول أعمال التنمية في مرحلة ما بعد عام 2015. و أدركوا أنه على الرغم من النتائج الإيجابية التي تحققت حتى الآن، لا تزال هناك بعض التحديات في جودة الإحصاءات ونشرها.

تم اعتماد جدول الأعمال دون تعديلات. كما تمت إعادة انتخاب الأعضاء المنتخبين للجنة الإحصائية للفترة 2011-2012 للفترة 2013-2014. و تمثلت تشكيلة المكتب على النحو التالي:

- الرئيس: المملكة العربية السعودية
- نائب الرئيس: إندونيسيا
- نائب الرئيس: السودان
- المقرر: السنغال

2. اللجان الفنية المكونة من خبراء للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي: الأنشطة المنفذة والمضي قدما

قدمت اللجان الفنية المكونة من خبراء (TCE) التقارير المرحلية لأنشطتها.

- 1TCE حول إحصاءات الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي: قدمت السيدة زهرة زمرد سلجوك باحثة رئيسية من مركز أنقرة، التقرير المرحلي. الأردن هو البلد الرائدة لهذه اللجنة.
- 2TCE حول خطة عمل تنفيذية لوضع رؤية استراتيجية للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي على المدى القصير والمتوسط والطويل: قدم الدكتور سوريامين -كبير الإحصائيين من BPS الإحصاء، إندونيسيا، التقرير المرحلي.
- 3TCE حول الإجراءات التفصيلية لبرنامج الاعتماد وإصدار الشهادات المهني الإحصاء الرسمي في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي: قدمت السيدة مونور نيلقون أقامان، باحثة رئيسية من مركز أنقرة، التقرير المرحلي و البلد الرائد لهذه اللجنة هو البحرين.
- 4 TCE حول القضايا المتعلقة بالنوع: قدمت السيدة زهرة زمرد سلجوك، باحثة رئيسية من مركز أنقرة، التقرير المرحلي و البلد الرائد لهذه اللجنة هي الإمارات العربية المتحدة.
- 5TCE حول نبذة شاملة عن تجارب التعداد السكاني وممارساته في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. قدم السيد أتيليا كرمان، نائب مدير مركز أنقرة- دائرة الإحصاء والمعلومات التقرير المرحلي.

1.2 العرض والمناقشات بشأن 1 TCE حول "إحصاءات الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي"

في عرض TCE1، تم التذكير بإعلان اسطنبول لاجتماع مؤسسات الإحصاء الوطنية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في عام 2010 والذي دعا إلى إنشاء مجموعة من الخبراء للعمل على الإحصاءات الإسلامية. حدد فريق الخبراء الذي تقوده الأردن، إطار للإحصاءات الإسلامية التي قدمت في الدورة الأولى للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي. وأنشأت الدورة الأولى لجنة فنية مكونة من خبراء (TCE)، تعمل على "مؤشرات محددة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". عقب عرض هذا العمل في الدورة الثانية للجنة الإحصائية للمنظمة، تقرر التركيز على ثلاثة مواضيع يجب أن يعمل عليها الـ TCE. ألوهي: احصاءات الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي، و إحصاءات الطعام والمنتجات الحلال، و احصائيات الأوقاف. وتتمحور الأنشطة التي قدمها TCE 1 حول هذه المواضيع. مركزة على العناصر التالية:

تم التذكير بأن التمويل الإسلامي يقوم على مبدأ تقاسم المخاطر والمنافع. كما تعرفه نتائج الأدب النسبي على أنه أكثر استقراراً وإنصافاً وشمولاً و داعماً للنمو الاقتصادي ويخدم بطريقة أفضل التنمية المستدامة. وتقدر أصول سوق التمويل الإسلامي العالمي ب 1.1 تريليون دولار أمريكي في نهاية عام 2011 ، بزيادة قدرها 33 ٪ مقارنة بعام 2010 . ومع ذلك ، يمثل هذا الحجم 1٪ فقط من التمويل العالمي . هذا و تمتلك بلدان منظمة التعاون الإسلامي 98 ٪ من إجمالي الأصول المالية الإسلامية . و تقدر حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي في منطقة الشرق الأوسط ب 78٪ ، وتمتلك ستة دول في مجلس التعاون الخليجي على حصة 40 ٪ في عام 2011. في آسيا، حيث يتواجد أغلبية المسلمون، لا يعتبر التمويل الإسلامي ممثل بشكل جيد (15 ٪). ويمثل جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية الذي يشكو من احتياجات تمويل كبيرة 1٪ فقط . على الرغم من أن المسلمين يمثلون ما يقرب 25 ٪ من سكان العالم ، باستثناء عدد قليل من البلدان (بنغلاديش بنسبة 65 ٪ والبحرين بنسبة 46٪ و المملكة العربية السعودية بنسبة 35 ٪) يعتبر مستوى إنتشار التمويل الإسلامي محدوداً (4-5 ٪). بالنظر إلى هذه الخلفية ، نلمس في هذا المجال حاجة صانعي السياسات الكبيرة للبيانات الإحصائية لتنفيذ أفضل للتمويل الإسلامي. في هذا الصدد، أشار العرض أن التمويل الإسلامي يحتاج إلى إحصائيات موثوق بها، محدثة وقابلة للمقارنة ومتناسقة و موجهة إلى السياسات والبرامج ، و تفاعلية و قادمة من مصادر موثوقة. و من هذا المنطلق ، ينبغي أن تنتج الإحصاءات النسبية من قبل المكاتب الإحصائية الوطنية و البنوك المركزية على أساس طوعي. هذا و قدم TCE 1 عدداً من المؤشرات (18) وتعريفها.

تمحورت المناقشة المفتوحة التي تلت العرض حول احتياجات الموارد البشرية لتطوير الإحصاءات في هذا المجال. مهمة الإحصاءات النقدية في عدد من البلدان النامية، موثوقة من الناحية القانونية إلى البنوك المركزية. ومع ذلك، هناك حاجة / فائدة من إنشاء إحصاءات التمويل الإسلامي.

نظراً لأهمية هذه الإحصاءات في تعزيز البنية التحتية للمصارف الإسلامية، فقد طلب من اجتماعات البنوك المركزية والسلطات المالية للبلدان الأعضاء في المنظمة أن تزيد من رفع مستوى الوعي حول تطوير الخدمات المصرفية الإسلامية والإحصاءات. وتقرر بدء العمل بالمؤشرات الـ 18 الأولى المقترحة حتى تعزيزها. وتم اقتراح إقامة شراكة مع

البنوك المركزية التي سيتم دعوتها للمشاركة في TCE. و طلب من هذا الأخير أيضا وضع اللمسات الأخيرة على المنهجية قبل الدورة المقبلة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي. وسيتم على وجه الخصوص، توضيح الإحصاءات التي يتحتم على البنوك المركزية تقديمها وتلك التي تقع ضمن مسؤولية المكتب الوطني للإحصاءات. و نظرا إلى ارتفاع أهمية التمويل الإسلامي لمنظمة التعاون الإسلامي، من المقرر عقد المؤتمر الدولي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF) في الفترة ما بين 09-11 سبتمبر 2013. وطلب أيضا من مركز أنقرة و البنك الإسلامي للتنمية إجراء زيارات دراسية للبلدان الأعضاء في المنظمة قصد تسهيل تبادل المعلومات بشأن إحصاءات التمويل الإسلامي

2.2 العرض والمناقشات بشأن TCE 2 حول خطة عمل تنفيذية لوضع رؤية استراتيجية للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي على المدى القصير والمتوسط والطويل

قدم الدكتور سوريامين، كبير الإحصائيين من BPS الإحصاء إندونيسيا سير أعمال TCE . وتألقت اللجنة الفنية المكونة من خبراء من نقاط الاتصال المعينة من قبل الدول الأعضاء لتوفير الردود حول مصفوفة تخطيط المشروع (PPM). وقد تمت الإشارة إلى بعض الصعوبات في الحصول على ردود من الدول لاستكمال مصفوفة تخطيط المشروع (PPM). في الواقع، من ضمن اثنين وعشرين عضوا في TCE ، وصلت فقط خمسة ردود على PPM ، فيما علل نقاط الاتصال الأخرى عدم ردهم بضيق الوقت .

اعترفت الدورة بالتقدم المحرز في المجال ولكن أيضا بصعوبات المهمة. خلال المناقشات، تم طرح خيارين: (i) بناء على ردود فعل البلدان المجيبة، سيتم الانتهاء من العمل في TCE ، (ii) الاتصال مرة أخرى بجميع البلدان الأعضاء في المنظمة لاستكمال صيغة أبسط من PPM المرسل سابقا. ونتيجة لذلك، طلب من اللجنة إرسالها للإستبيان مرة أخرى إلى الدول التي لم تجب وإرفاق دليل ملئته من أجل تسهيل الفهم وتثبيت الموعد النهائي بتاريخ 6 مايو 2013.

2.3 عرض ومناقشات بشأن TCE 3 حول الإجراءات التفصيلية لبرنامج الاعتماد وإصدار الشهادات المهني الإحصاء الرسمي في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي

بعد الموافقة على عملية الاعتماد / التصديق (بما في ذلك المعايير والقياس) خلال الدورة الثانية للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، أنشئ فريق عمل بتيسير من الأمانة العامة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، مسؤول عن تنفيذ المستوى الأساسي من الاعتماد وتحديد التحديات التي يتعين مواجهتها، وضمان التنفيذ الفعال للبرنامج بالكامل. للتليخيص، يغطي برنامج OSTAT مستويين: مستوى أساسي ومستوى متقدم. لضمان المشاركة الفعالة للمرشحين المحتملين للبرنامج، و من المقرر تنفيذ تدريب لكل مستوى من الشهادات. يهدف البرنامج إلى التصديق على خبرة المهنيين في الإحصاءات الرسمية. ويهدف كذلك إلى التعرف على أولئك الذين حققوا مستوى من الكفاءة المهنية في فهم واستخدام الأساليب الإحصائية والذين تحكمهم مدونة لقواعد السلوك والمبادئ والممارسات للإحصاءات الرسمية.

المستهدف الأول من برنامج OSTAT هي المكاتب الإحصائية الوطنية والمؤسسات الحكومية للبلدان الأعضاء في المنظمة. ويفترض أن يشكل البرنامج مصدرا لتشجيع الذي من شأنه تعزيز مهارات الإحصائيين الذين ينتجون الإحصاءات الرسمية. وفقا لما طلبته الدورة الثانية للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، كما تم تقديم برنامج OSTAT إلى الدورة 28 للكومسيك لتحقيق الوعي في ما يتعلق بالبرنامج على مستوى أعلى. ورحبت الكومسيك ببرنامج OSTAT وطلبت من مركز أنقرة والبنك الإسلامي للتنمية المساهمة فنيا وماليا لتنفيذه.

جمعت الجلسة التي جرت في أكتوبر 2012 عقب الكومسيك في دورتها 28 المعنيين الرئيسيين في مقر مركز أنقرة. وتمحورت المناقشات حول ما يلي:

- كيف يمكن تطبيق ISO 17024 (مبادئ ومتطلبات هيئة التصديق المكونة من أفراد مقابل متطلبات محددة، وتطوير وصيانة نظام لإصدار الشهادات للأشخاص) لبرنامج OSTAT؟
- ماهي المصادر الممكنة لتمويل برنامج OSTAT؟
- ما هي الإجراءات الواجب اتخاذها للاعتراف بالبرنامج على المستوى الوطني والدولي؟

لتنفيذ البرنامج، من المتوقع أن يتم إنشاء هيئتين: الأمانة العامة للبرنامج، ولجنة فحص. الأمانة العامة هي الهيئة الإدارية التي ستكون مسؤولة عن تنسيق البرنامج بينما تحضر وتنظم لجنة الفحص الامتحانات. ومن المقرر أن يكتمل التنفيذ الكامل للبرنامج في غضون 5 سنوات، مع مرحلة تجريبية سوف تغطي المستوى الأساس. و سيبدأ المستوى المتقدم بعد سنة واحدة من انطلاق المستوى الأساسي.

وتقدر تكاليف تنفيذ البرنامج ب 2 729 850 دولار أمريكي بما في ذلك إنشاء الهيئتين المشار إليهما أعلاه وتكلفة التدريب، و نفقات الامتحانات (رسوم الفاحصين و مراكز الفحص).

عقب العرض، تمحورت الأسئلة المطروحة حول توقيت المشروع و أيضا حول نبذات مختصرة عن المرشحين للاعتماد. يعتقد بعض المندوبين أن على المرشحين أن يتوفروا على تدريب أساسي أولي في مجال الإحصاءات، في حين يرى آخرون أن البرنامج يمكن أن يضم أيضا مرشحين دون التدريب الأساسي الأولي ولكن لديهم خبرة في مجال الإحصاء. تعتزم الأمانة العامة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، توفير تدريب من شأنه أن يكون مفيدا بأشكال مختلفة. وقدم طلب من البنك الإسلامي للتنمية في شهر مارس 2013 للحصول على تمويل. و نتيجة طلب توفير التمويل ستحدد بدقة الجدول الزمني لبرنامج OSTAT.

4.2 العرض والمناقشات بشأن TCE 4 حول القضايا المتعلقة بالنوع

قدم مركز أنقرة العرض الذي أطلع المشاركين على إجتماع اللجنة الفنية المتكونة من خبراء التابعة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي حول القضايا المتعلقة بالنوع، الذي نظمه مركز أنقرة بصفته الأمانة العامة للجنة

الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، بتاريخ 21 22 - يناير 2013 ، في مقر مركز أنقرة في تركيا. طلب أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي من الأمانة إعداد وإرسال استبيان قصير إلى المكاتب الإحصائية الوطنية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للنظر في مدى ملاءمة الحد الأدنى لمجموعة الأمم المتحدة لمؤشرات النوع الاجتماعي.

5.2 العرض والمناقشات بشأن TCE 5 حول نبذة شاملة عن تجارب التعداد السكاني وممارساته في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

هذا العرض، الذي قدمه مركز أنقرة، أطلع المشاركين على نتائج دورة التعداد السكاني لعام 2010 في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على أساس نتائج مسحين قامت بها الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة. بالإعتماد على ممارسات الدول الأعضاء بشأن تعدادات السكان في دورات التعداد لسنتي 2000 (1995-2004) و 2010 (2005-2014)، أبلغ العرض المشاركون عن النتائج التالية:

في جولة تعداد 2000، قامت 46 دولة عضوة (81 ٪) بالتعداد. في المجموع، تخلف 26 بلدا عن إجراء الإحصاء السكاني في العالم في جولة تعداد 2000، 11 منهم ينتمون إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. اعتبارا من 1 فبراير 2013 ، قام 198 بلدا (بما في ذلك 37 من البلدان الأعضاء في المنظمة) بالتعدادات في جولة 2010، 30 دولة (منها 15 من الدول الأعضاء في المنظمة) تخطط للقيام بذلك في عام 2013 أو عام 2014، 7 بلدان (5 منها تنتمي إلى البلدان الأعضاء في المنظمة) لا تعترم إجراء تعداد لجولة عام 2010. حتى الآن في 2010 السكان الذي تم تعدادهم بلغوا 6.2 مليار (89 ٪ من سكان العالم).

من حيث المنهجية ، لوحظت بعض التحسينات بين جولات التعداد لعام 2000 و 2010. وتم استخدام مصادر وأساليب مختلفة في التعداد السكاني. ولوحظت أيضا تطورات تكنولوجية في مختلف مراحل التعداد ، والهدف من ذلك هو خفض التكاليف، و تحسين نوعية البيانات و تحسين نشر البيانات الحالية. وكان الأسلوب السائد هو التعداد الميداني الكامل على الرغم من أن عدد قليل من البلدان قامت باستخدام السجلات الإدارية أو غيرها من الطرق (بلدين عضوين من أصل 27).

وشكل استبيان الورقة من قبل العداد طريقة العد الأكثر استخداما (24 بلدا عضوا من أصل 27). وقد استخدمت خمسة بلدان فقط الاستبيان الإلكتروني. هذا و استخدمت دولة واحدة الهاتف للتعداد. وقد استخدمت مجموعة كبيرة من التكنولوجيات؛ من نظم المعلومات الجغرافية (20 عضوا) لأجهزة الكمبيوتر وأجهزة الكمبيوتر اللوحية و المساحات الضوئية.

فيما يتعلق بالتكاليف، أكدت 17 دولة عضو تحقيقها توفيراً في التكاليف والوقت، في حين لم تؤكد 4 دول أعضاء هذه التوفيرات ذكرت 8 دول زيادة في التكاليف بسبب توظيف التكنولوجيات الجديدة. و فيما يتعلق بالعقبات التي

تواجهها البلدان في استخدام التكنولوجيا الجديدة. صرح 15 بلدا عضوا في المنظمة بنقص في الموارد البشرية من موظفين وخبرات فيما أشار 8 منهم لنقص في الموارد المالية.

فيما يتعلق بنشر البيانات، استخدمت معظم البلدان الأعضاء المنشورات الورقية (19 بلدا من أصل 27). في جولة تعداد 2010، تعاونت 10 بلدان عضوة في المنظمة مع بلدان أخرى في نشر البيانات و تصميم الاستبيان. و تعاون 7 منهم في مجال التكنولوجيات الجديدة، و 6 منهم في منهجيات التعداد البديل.

وأشار عدد كبير من البلدان أن استعمال التكنولوجيات الجديدة شكل نقطة نجاح بالنسبة لهم ، وخاصة من حيث تحسين/صيانة جودة البيانات. على الرغم من أن التكلفة لا تزال أكبر تحد يواجههم.

تمحورت المناقشات و التعليقات التي تلت العرض حول الخيارات المنهجية التي أجريت للتعدادات (الطرق التقليدية أو التكنولوجيا الجديدة). و شدد المشاركون أيضا على أهمية الرسم الجيد للخرائط، و التخطيط الجيد بهدف النجاح في تنفيذ التعداد و الدعوة القوية للحصول على دعم العامة. وقد أوصى باستخدام التكنولوجيات الجديدة لأنها تحسن جودة البيانات. بالإضافة إلى ذلك، تم تشجيع الدول الأعضاء على تبادل الخبرات. وخلال المناقشات ، لوحظت أيضا صعوبة في استبدال السجلات الإدارية مع التعداد الميداني الكامل.

3. الجلسات المواضيعية

1.3 نحو نظام أكثر شمولا في إحصاءات العمل

قدم ممثلوا منظمة العمل الدولية العرض الأول و الذي ركز على المؤتمر الدولي 19 لخبراء إحصاءات العمل (ICLS). سلط العرض الضوء على دور ICLS في المعايير الدولية، وأنواع المعايير وموضوعات ICLS وال إطار الجديد للإحصاءات العمل، والتصميم الجديد للتشغيل والتدابير الجديدة للبطالة.

جمعت ICLS، التي تعقد منذ عام 1923، ممثلي الحكومات (الإحصائيين)، وأرباب العمل والعمال. و هي تهدف بشكل رئيسي إلى مساعدة البلدان في تطوير وتحديث أنظمة إحصاءات العمل وتعزيز فعالية الأساليب والمفاهيم والمقارنة الدولية للإحصاءات. في هذا الصدد، تعتبر الاتفاقيات والتوصيات التي وضعت ملزمة قانونا للدول التي صادقت عليها. و تعتبر القرارات موضوعية وليست ملزمة. وستتم مراجعة اتفاقية منظمة العمل الدولية 160 والقرار J170 ICLS لسنة 1982 خلال الدورة 19 ل ICLS.

المواضيع التي سيتم تناولها خلال الدورة 19 ICLS في أكتوبر 2013 هي:

- للإعتماد: معايير التحديث على السكان النشطين اقتصاديا والتشغيل والبطالة والبطالة الجزئية

• للمناقشة: التعريف الإحصائي ل "الوظائف الخضراء"، التصنيف الدولي لوضع التشغيل.

سيهتم الإطار الجديد لإحصاءات العمل بنوع العمل (إنتاج العمل الخاص، والتشغيل، والمتدربين بدون أجل، والعمل التطوعي)، وكذلك الأنشطة في مجال إنتاج نظام الحسابات القومية (SNA) .

كما تم تقديم تجارب مصر وماليزيا وتركيا في مجال إحصاءات العمل. بعد الأسئلة والتعليقات الخاصة بالنظر في الخصائص الوطنية في وضع معايير إحصاءات العمل، والحاجة إلى زيادة الموارد البشرية المتخصصة في إحصاءات العمل في البلدان الأعضاء، أوصى المكتب الوطني للإحصاءات أن يكون ممثلاً على مستوى عالٍ ويساهم إلى حد كبير في عمل الدورة 19 ICLS.

2.3 مبادرة البيانات المفتوحة: التحديات والفرص للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

قدمت العروض من قبل ممثلي PROGNOZ واندونيسيا و فلسطين والسنغال و تركيا ، على التوالي . قدم ممثل PROGNOZ البرنامج الذي يمكن من سهولة الحصول على المعلومات لكافة المستخدمين الذين بإمكانهم على الفور خلق مجال عمل خاص بهم، وتحميل البيانات على الانترنت، والعمل عليهم و تحليلهم إما لأغراض تجارية أو غير ربحية. وقدم المشروع الحالي للبنك الأفريقي للتنمية (AfDB) و PROGNOZ لإنشاء قاعدة للبيانات المفتوحة لجميع البلدان الأفريقية بحلول نهاية شهر يوليو 2013. يمتلك 30 بلداً حالياً هذه المنصة. لا يمكن للمستعمل تغيير البيانات المنشورة من قبل الدولة. تعلقت الأسئلة المطروحة بالتمويل ، والمسؤولية عن سوء تفسير البيانات من قبل المستخدمين والبنية التحتية و الجدول الزمني للنشر في أفريقيا. و يمول البنك الأفريقي للتنمية تنفيذ البيانات المفتوحة للبلدان الأفريقية بمعدل مبلغ 25.000 دولار أمريكي لكل بلد، لبناء القدرات. منتج PROGNOZ قائم على سحابة، لذلك ليس هناك حاجة إلى بنية تحتية باستثناء البلدان التي ترغب في استضافة المنصة. المسؤولية عن التصحيحات هي مسؤولية منتج الإحصاءات في حالة سوء تفسير البيانات، كما هو في توصيات المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة.

وقد تم تشجيع مكاتب الإحصاء الوطنية لاختيار البيانات المفتوحة لنشر مزيد من الإحصاءات. أيدت اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي فكرة تنظيم زيارات دراسية وبرامج أخرى لبناء القدرات بشأن البيانات المفتوحة بدعم من مركز أنقرة والبنك الإسلامي للتنمية.

3.3 من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة: إشراك المكاتب الإحصائية الوطنية في

قياس التقدم المحرز في فترة ما بعد عام 2015

قدم كل من الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، و يوروستات، و الكاميرون، و النيجر، و عمان وتركيا عروضاً في هذه الدورة حول العمليات الحكومية الدولية في أعقاب القرار الذي اتخذته مؤتمر ريو +20 حول التنمية المستدامة. ومن المفترض أيضاً أن تشارك عملية التشاور لتحديد أهداف للتنمية المستدامة (SDGs)، والتي من المتوقع أن تنتهي في عام 2015، الإحصائيين إلى حد أكبر لتحديد الأهداف والمؤشرات لقياس التقدم المحرز بالنسبة لجدول أعمال

التنمية في مرحلة ما بعد عام 2015. هذا و دعت اللجنة الإحصائية منظمة التعاون الإسلامي المكاتب الإحصائية الوطنية إلى المشاركة النشيطة في هذه العملية والانخراط خاصة في فريق العمل المفتوح للأمم المتحدة حول اهداف للتنمية المستدامة.

4.3 اقتراح مركز أنقرة للتعاون التقني في مجال تطوير أدوات البيانات المرئية

قدم مركز أنقرة أدوات البيانات المرئية الخاصة به لعرضه أفضل للبيانات لاستخدامها بشكل أفضل في السياسات والبرامج. وأتاح مركز أنقرة الفرصة لتبادل هذه الأدوات مجاناً من خلال الندوات وورش العمل.

4. الجلسة الختامية

اختتمت الدورة الثالثة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي باعتماد مشروع القرارات. كما قرر أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي عقد الدورة المقبلة في تركيا في مايو 2014.